المذهب الاول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني ظاهرة
لان ماجي به للبيان اولا للبيان من الحركات او غيرها امر ملفوظ
به والتغير واللزوم معينان من المعاني المعقولة على
الاصلاب الراجح والغالب اي بعضه تقسيم من بعض
اقرب الي مذهب الزمخشري الي اعلام البيان به اسما بمعني
بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا احسن في المعني
واما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدا ثاني
موخر ومنه خبر مقدم ويكون تقسيره المذكور بيانا للحاصل
المعني ويسمي متمكنا فان كان منصرفا يسمي متمكنا
امكن ومنه اي او بعضه رفع تنقدير كذلك ما يوهمه
ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شي واحد ومن ان
المعرب والمبني معا بعض وفوله الاخر افاد به ان هذا التقسيم
للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما يذكر من ان
علة البنا شبه الحرف شبها قويا وان المعرب ماسلم من هذا
الشبه قال السيد وبي وبكلا لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي
ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع
في من التبعيضية فانها تقتضي ذلك قلت هي هنا على حد
قوله تعالي فمنهم من امن ومنهم من كفر وقوله منا ظعن
ومنا اقام اذ ليس في الاية والشاهد الا قسمان فكذلك
قول الناظم والاسم الخ اهو وحاصل الجواب ان من التبعيضية
انما تقتضي بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبني على
حدته مدخول لها لا مجموعهما لما عرفت من ان التقدير
منه ومنه مبني فالذي تقتضيه العبارة ان كلا بعض

من

التبعيضية

من الاسم وهو صحيح ولا واسطة كان المناسب التفريع
الا انه راعي قوله على الاصح فقط فترك التفريع على الاصح وقيل
المضاف الي يا المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح انه معرب وذهب
بعضهم الي ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ويبطل
الشيء هذا قبيل قوله ومعربه الاسماء ويعلم ذلك اي عدم
الواسطة من قوله ومعربه الاسماء الخ اي مع قوله هنا
ومبني لشبه الخ وبناؤه اي الواجب فلا يرد على الناظم
ما يليق في باب الاضافة من ان من اسباب البنا الاضافة الي مبني
لانها مجوزة وانما قدم الشيء ذلك مع انه يصح تعلق قوله
لشبه بقوله مبني ليتوافق قسما التقسيم في الاطلاق
فتناسبا وليفيد الحط البنا في كونه شبه الحرف على حد الكرم
في العرب لان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام ولهذا قال الشيء
يعني ان علة بنا الاسم منحصرة الخ لشبه من الحروف
مدني اعترض على التعليل بانه يقتضي تقدم وضع الحرف على
وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم
ولا معني لذلك مع ان اللايق تقدم وضع الاسم لشرفه
واجيب لانا لا نسلم ذلك الاقتضا فانه يمكن مع تقدم
وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تاخر وضعه بان يوضع الاسم
اولا من غير نظر الي حاله من اعراب او بنا ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم
بحكم الحرف لوجود المشابهة وايضا يجوز ان يكون بناء الاسم
لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه في عقله بان يكون
تعقل اولا الانواع الثلثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها
ومقتضاها وحكم بالتحاق بعضها الحمل علي بعض فيما

Copyright King Saud University